المقالات الواردة لاتعبر عن رأي الصحيفة انما رأي كتّابها

hUDŽqJFtsllE DŽĩĩŽƟT llE hUGFtsdž hUDŽRcNj U'NjG ʅ llE

راضي المترفي

تدور هذه الأيام احاديثٌ على مستوى ضيق جدًّا في اروقة الحزب الحاكم عن ترتيب غربلة في نقابة الصحفيين، واتخاذِ عدّة إجراءات، تفرضها المرحلة والضرورة، تتمثلُ في إبعاد النقيب الحالي ، بعد افتضاح قضية تقاضيه راتباً عن موقع لم يشغله طيلة السنوات الماضية في وزارة الثقافة..

هو وبعض اعضاء مجلس النقابة الحالي من دون دوام (فضائي)- حسب المصطلح الذي استخدم مع وصول رئيس الحكومة الحالي عن الموظفين الوهميين، ويتمخض الاجراء المزمع القيام به في الأيام القادمة، حسب التسريبات عن ضرب عدّة عصافير بحجر واحد، أولها التخلص من النقيب الحالي، ارضاءاً لبعض الجهات الناقمة عليه، واستجابة للاتهامات الموجهة له من الصحفيين، وجهات حكومية تطالبُ باسترجاع الرواتب التي تقاضاها من وزارة الثقافة، بعدما اصبح يحسب ضمن (الفضائيين)، ومحاولة لاسكات الضجة المثارة من خصومه في قضية انتمائه للنظام السابق، وارتباطه بحزب السلطة آنذاك والعصفور الثاني، يتمثلُ بالسعي للسيطرة على نقابة الصحفيين، ومنصب النقيب فيها تحديداً ، استعداداً لمرحلة قادمة، تتمثلُ في حاجة الحزب لمراكز قوى مؤثرة في صراعه مع التحالف الوطني وخصوماته مع الأحزاب الأخرى، والعصفور الثالث، إيجاد موقعٍ للشبوط الذي اُقصي من موقعه مؤخراً، تجنباً لعودته له مرة أخرى،

حيثُ اصبح غير مرغوب فيه، حتى من بعض اعضاء حزبه , وتدور الاحاديث في الاروقة المذكورة عن امكانية اجراء انتخابات لنقابة الصحفيين خلال الشهرين القادمين، مع ضمان فوز الشبوط فيها، بمركز النقيب مع الاصرار على تكثيف الجهود، ودفع النقيب الحالي متهماً الى ساحة القضاء، بتهم تتعلق بفسادٍ إداري وسوء استغلال المال العام، واختفاء مبالغ خلال الفترة التي عمل فيها النقيب الحالي (أميناً للسر) ونقيباً لدورتين، ومن المحتمل أن تشهد الأيام القليلة القادمة، تسريبات من الاروقة المذكورة عبر وسائل إعلامية وشخصيات معروفة، لتهيئة الاجواء، لتقبلِ هذا الحدث المثير الذي سيفرحُ به قوم، ويحمل بين طياته حزناً وخوفاً وألماً لآخرين .

مسوده قانون الإحزاب السياسيه والمشروع الديموقراطي في العراق

يُعد وجود التعددية الحزبية، إحدى متلازمات الديموقراطيات المعاصرة في وجهها الليبرالي السائد اليوم، حتى قيل: (لا ديموقراطية بلا أحزاب، فالأحزاب عماد الديموقراطية، وإنّ العداء لها يخفي عِداءاً للديمقراطية).

مثلما يُعد موضوع تشريع القوانين من أهم ضوابط العمل السياسي في الدول الديموقراطية، إذ يكون التشريع سابقاً للعمل، وهكذا فإن مزاولة عملٍ ما، يفترض أن يتم مسبقاً بوجود قانون مُشرّع، وضوابط وتعليمات تنظمهُ، ولا يشذ عن هذا السياق، نشاط الأحزاب السياسية التي يفترض أن يحدد مزاولتها قانون الأحزاب، وما يحملهُ من تفاصيل تنظيمية، وبطبيعة الحال، فإن الأمر في العراق جاء معكوساً أيضاً ضمن إطار الاستثنائيات والتناقضات التي تعملُ بها الدولة العراقية المعاصرة، فجرى عمل الأحزاب السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٥.. في حين لم يُشرّع قانون الأحزاب السياسية حتى العام ٢٠١٥، وفي خضم ذلك، جرى الحديث عن تشريع لقانون الأحزاب السياسية في العراق، وأخذ حيزاً واسعاً من النقاش بين الأوساط الأكاديمية والسياسية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني، وفي ظل أجواء تتناسب ومعايير حرية التعبير عن الرأي في الديموقراطيات المعاصرة، ليتبلور بصيغته النهائية التي يفترض أن تتناسب مع معايير الديموقراطية في العالم المعاصر، وطبيعة التحول الديمقراطي في العراق، وأخيراً ظهرت مسودة المشروع في العام ٢٠١١، بيد أن تلك المسودة لم ترَ النور حتى انقضاء الدورة النيابية عام ٢٠١٤، لأسباب عدّة، أجمع البعض على أن أبرزها هو عدم إيمان الطبقة السياسية بمبادئ الديموقراطية، ويبدو أن الدورة التالية لمجلس النواب العراقي المنبثقة عن الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٤، جائت مصرة على أن تضع تشريع القانون في سُلم أولوياتها، فجائت مسودة مشروع القانون ذاتها التي أعدّت من الحكومة العراقية عام ٢٠١١، وطرحت على الدورة السابقة لمجلس النواب، وعلى الرأي العام العراقي.

جديرٌ بالذكر، إن اللجنة النيابية التي أبدت اهتماماً أكبر بموضوعة قانون الأحزاب السياسية هي لجنة منظمات المجتمع المدني، والتي ترى بمسوغات عدّة، أن الأحزاب السياسية هي جزءٌ من منظمات المجتمع المدني، رغم إن أدبيات العلوم السياسية، لا تأخذُ بهذا الرأي على إطلاقه، فما زال التمييزُ قائماً بين الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وجماعات الضغط والمصالح، ويمكن تلخيص أبرز الملاحظات المسجّلة على مسودة المشروع على النحو الآتي:

- جائت المسودة بتفاصيل واسعة، يبدو إنّ المشرّع أراد الوصول إليها والتأكيد عليها، فأخذ يكررها في أكثر من موضع من المشروع، فعلى سبيل المثال:

(المادة ٢/ أولاً) التي جائت لتعرّف الحزب السياسي، نجدُ أنها واسعة ومشبعة بمفردات ذات دلالات مختلفة، وكان يمكن الاكتفاء بأبسط تعريفات الحزب السياسي المنصوص عليها في الأدبيات السياسية، ومنها إنّ الحزب السياسي هو مجموعة من الأشخاص، تربطهم أهداف ومبادئ مشتركة،

ويجتمعون في تنظيم يهدف الوصول إلى السلطة، ثمّ يمكن إضفاء الخصوصية العراقية على التعريف بإضافة عبارة: بما لا يتعارض مع الدستور العراقي، ومبادئ الديموقراطية، وبطبيعة الحال، فإنّ كل ما ورد في الفقرة المذكورة، ينضوي تحت العبارة الأخيرة، وهو ذاته ما تكرر في (المادة ٨/ أولا).

- ركزت المسودة على (وطنية) الأحزاب السياسية، بمعنى أن يكون نشاطها شاملاً لأرجاء الوطن، وهو الشائع في النُظم الحزبية المعاصرة، ومع إدراك المشرّع لصعوبة ذلك، فإنهُ اشترط أن يزاول الحزب نشاطه في ثلث المحافظات العراقية على الأقل (١٨\٦)، ومع تداخلات الوضع العراقي، كان يفترض بالمشرّع أن يميّز ما بين الأحزاب المحافظاتية التي تزاول نشاطها في محافظة معينة، وتشارك في الانتخابات المحلية، والأحزاب الوطنية التي تزاول نشاطها في عموم أرجاء الوطن، مثلما يبدو أيضاً إنّ اللجان المختصة بدراسة المشروع في مجلس النواب العراقي- وفي مقدمتها لجنة منظمات المجتمع المدني كما ذكرنا-

اقترحت بعد مناقشات، أن يلغى هذا الشرط بما يسمح للحزب المحافظاتي، المشاركة في مختلف مستويات الانتخابات التشريعية.

- كما ركّزت المسودة على مبدأ المواطنة في أكثر من مادة وفقرة، (المادة ٤/ أولاً، وخامساً)، و(المادة ٥) و(المادة ٢٦/ رابعا)، والمواطنة هي أهم ركائز الديموقراطية المعاصرة، ولكن المواطنة في العراق رُكِنت خلف مفهوم هجين لا صلة له بالديموقراطية، يُدعى (المكون)، وجائت مسودة القانون،

لتحمل هذا التناقض، عندما استثنت ما وصفتهُ بأحزاب الأقليات من الوطنية، وبذلك سلبت صفة المواطنة عنها (المادة ١١/ أولاً- ب)، وإذا كان القصد من ذلك ضمان تمثيل تلك الأقليات، فإن ذلك يمكن معالجته ضمن إطارٍ آخر.

- جائت المسودة مثقلة بالتفاصيل حول إجراءات التأسيس، ومع إن تلك الإجراءات غدت في العديد من الديموقراطيات مختصرة بإشعار تسجيل فقط، إلّا إنّه في ظل الوضع العراقي، كان يستحسن أن تختصر تلك الإجراءات في (دائرة الأحزاب)، ووفق الضوابط والتعليمات التي تصدرُ لاحقاً، ووفقاً لروح القانون، وبما لا يتعارض ومضمونه، وفي حال عدم قناعة الجهة الراغبة في التأسيس بإجراءات دائرة الأحزاب أو قرارها، عند ذاك يمكنها اللجوء إلى القضاء.
- وربطت المسودة إجراءات التأسيس بالقضاء العراقي، مثلما ربطت اعتراضات الأحزاب بالقضاء أيضاً، (المواد ١١- ١٨)، فكان أن جعلت من القضاء خصماً وحكماً في آن واحد.
- مثلما ربطت المسودة متابعة أعمال ونشاطات الأحزاب السياسية بـ (دائرة شؤون الأحزاب السياسية) المقترح انبثاقها عن وزارة العدل، (المادة ١٩)، ولم يخلُ ذلك من النقد أيضاً، بدعوى إن وزارة العدل هي جزءٌ من السلطة التنفيذية الخاضعة لمحاصصات الطبقة السياسية،و بالمقابل، انتقدت على نحو أوسع فكرة استحداث هيئة مستقلة للأحزاب السياسية في العراق، بدعوى أنها هي الأخرى، ستصابُ بأمراض السلطة السياسية في العراق، حيث المحاصصات العرقية والإثنية، والفساد المالي والإداري، فضلاً عن زيادة الترهل في جسد مؤسسات الدولة العراقية، وتلافياً لذلك، غدا المقترح الأنجع هو ربط (دائرة الأحزاب) بالمفوضية المستقلة العليا للانتخابات في العراق.
- حظرت المسودة انتماء أعضاء هيئة النزاهة ومفوضية الانتخابات والقضاء ومنتسبيّ الأجهزة العسكرية والأمنية إلى الأحزاب السياسية (المادة ٩/ خامساً)، كما حظرت على الأحزاب السياسية التنظيم والاستقطاب في صفوفها (المادة ٢٧/ رابعاً)، وهو أمرٌ سليم، ولكن يستحسن أن يضاف إلى ذلك أيضاً، موظفو دائرة الأحزاب في حال عدم إلحاقها بمفوضية الانتخابات.
- سمحت المسودة للحزب امتلاك وسائل الإعلام وفقاً للقانون (المادة ٢٤/ أولاً)، لكنها تدخلت في تحديد مسؤولية رئيس تحرير صحيفة أو مسودة الحزب، (المادة ٢٤/ ثانياً)، ثمّ تأتي المادة (٢٥/ ثانياً) لتسلب حقّ الحزب في نقل وجهة نظره، ويبدو أن المسودة قصرت وسائل إعلام الحزب على المقروءة فقط، دون المرئية أو المسموعة، وكان الأحرى حصر تلك الفقرة بوسائل الإعلام شبه الرسمية المملوكة للدولة، وترك مجالات حرية التعبير عن الرأي تأخذ مساراتها الطبيعية المعتادة في أجواء الديموقراطية وضوابطها القانونية.
- أجازت المسودة حلّ الحزب إذا لم يشترك في الانتخابات لدورتين متعاقبتين، بقرارٍ من محكمة القضاء الإداري (المادة ٤٠/ أولاً- أ)، ومن زاوية موضوعية، فإن للحزب السياسي الحقّ في عدم المشاركة في الانتخابات، أو حتى مقاطعتها، ويمكن عند ذاك وقف الإعانة المالية عنه المقررة وفقاً لـ (المادة ٥٢).
- منعت المسودة الحزب من استلام التبرعات من جهات أجنبية (المادة ٤٥/ ثانياً)، لكنها عادت وسمحت بذلك إذا ما كانت بموافقة دائرة الأحزاب (المادة ٤٩/ أولاً)، وفي ذلك تناقض صريح، مع إنّ المسودة جائت لتنصّ على أن تمنح الحكومة إعانات مالية للأحزاب، (المادة ٥٢)، إلّا أن ذلك سرعان ما وجهت له سهام النقد أيضاً، بدعوى إنّه سيدفع نحو تأسيس المزيد من الأحزاب السياسية بُغية الحصول على الإعانات المالية، ومع ذلك، فإن الاقتراح الذي قُدّم في مواجهة ذلك، هو أن تموّل الحكومة الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية، ووفق ضوابط محددة.
- بالغت المسودة في تدخلها بتفاصيل التنظيم الداخلي والهيكلية التنظيمية للأحزاب، وكان الأحرى الاكتفاء بالخطوط العامة العريضة، وترك التفاصيل للأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية، وبما لا يتعارض ومضمون القانون وثوابت الديموقراطية، وهو ما أجمعت عليه غالبية آراء المختصين في الشأن السياسي بمختلف توجهاتهم الفكرية والمهنية.
- كما بالغت المسودة في (الأحكام الجزائية) والعقوبات، وعلى نحو يشوّه الصورة المدنية والديمقراطية للتعددية الحزبية في العراق، وهو أمرٌ ينبغي الوقوف عنده بدقة، وإحالته إلى القانونيين لمعالجته على نحو أكثر إنصافاً وأقل تشدداً.
- فضلاً عن بعض المفردات التي يستحسنُ انتقاءها بدقة والمتناثرة بين فقرات المسودة.

وختاماً، يبقى تقديم المسودة، وعرضها للنقاش أمام الباحثين والمختصين ومنظمات المجتمع المدني، خطوة مهمة في مسار التحول الديموقراطي.

د. أنور سعيد الحيدري
مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية

ماذا تبقى مِن اللُّحّمة الوطنية!

أثير الشرع

بلدٌ ولِدت فيه أولى الحضارات، بلدُ الأنبياء والأوصياء والأئمة الأطهار، بلدٌ متعددُ الأعراق والإنتماءات، تعرض إلى أبشع المؤامرات والحروب، ولم يزل كذلك، خِلافٌ وإختلاف في كُل صواب وخطيئة، سياسة وأدت فَرحة التغيير، وحوّلته إلى صدمة وكابوس، البلد يسير نحو طريق لا يعلمُ أحداً أين سينتهي.أهم الأسباب التي أدت الى إنهيار الأوضاع وخاصة الأمنية، كان أولها : إعتماد مبدأ الولاءات، وتهميش الكفاءات وحرمانهم من خدمة وطنهم، وأيضاً المرحلة الإنتقالية من جمهورية الخوف والرعب والحروب المستمرة إلى جمهورية تبنت الفساد والظلم وقساوةِ التعامل مع المواطن، يقيناً.. إنّ التأريخ سيُثبّت بأن المرحلة التي أسموها بـ «الديموقراطية» كانت الأكثر فساداً والأكثر ظلماً، كما أثبت إجرام الطاغية بقمعه شعبه، وقتله بدم بارد،عانى الشعب الأمرّين مِّن النظام السابق، وتعرض على أيدي جلاوزة البعث وجيوشه المارقة إلى أبشع الجرائم، كذلك حال المواطن العراقي، بعد عام ٢٠٠٣، فلقد إستمر النظام الحالي بممارسة الظلم، وأكمل مسيرة النظام السابق بتنفيذ أجندات خارجية، غايتها تدمير المجتمع العراقي خاصة والعربي عامة، وإذلالهُ وتركيعه للقبول بما تمليه أمريكا وأعوانها، والرضوخ لمطالبها والعودة إلى الإنتداب، إذ لم تنجح الحكومات التي تسلمت زمام الأمور والسُلطة في العراق الحديث، بتكريس الوحدة الوطنية، وتوزيع ثروات العراق، وإرضاء جميع الطوائف والأديان والمذاهب التي يتكون منها الشعب العراقي، بل شعر المواطن العراقي ككل، بالغُبن والإجحاف، ويُعتقد إن النظام الجمهوري في العراق، لم ينجح بإستثناء الزعيم عبدالكريم قاسم الذي حكم العراق في الفترة الذهبية، وحقق للعراق ولشعب العراق الشيء الكثير، وإنّ إعتماد نظام جمهوري- شمولي في عهد النظام السابق، وجمهوري- ثيوقراطي في العهد الحالي، كلاهما لم يأتِ بمنفعة للعراق، وسار بهِ نحو الهاوية.نجح النظام البعثي السابق، بتأجيج الفتنة الطائفية الخجولة التي كانت كامنة آنذاك، وأُعلن بغباءٍ سياسي في العهد الحالي، والطائفية كانت من الأسباب الرئيسة لسقوط مدينة الموصل.. من خلال سياسات خاطئة يتحملُ المتطرفون من السياسيين (الأربعيين – المذاهب الأربع الإسلامية)، أوزراها الفادحة التي بسببها مُنيت العملية السياسية بالإنهيار، دون إعلان ذلك صراحة، والصِراعات الداخلية بين الأحزاب المنضوية تحت كتلٍ كبيرة من الشيعة والسنة والكورد، كانت أحد الأسباب المهمة بفشل معظم الحكومات المتعاقبة، لإدارة جميع الملفات الخدمية والأمنية، فما يحدثُ من صِراعٍ داخلي، كان نتيجة تحريضٍ خارجي، وتحاول بعضُ الأطراف تأزيم المواقف، من خلال بثّ تصريحات علنية أو سرّية، لخلق أزمات وتأجيج خلافات، إن دافع الأنتقام أدى إلى إنهيار أغلب المحافظات العراقية، فما زال الإنتقامُ سائداً، ودماء الأبرياء تسيل بغزارة، والمشهد السياسي يميل إلى التعقيد، بسبب غياب مبدأ التسامح ونبذ الفرقة، وتجاهل ونسيان رعونة النظام البعثي، وما أتى بعده من جهلٍ سياسي، لم يتبقى من الهوية الوطنية، إلاّ ثُلة قليلة، تحاول إعادة عقارب الساعة إلى وراء، لتصحيح المسار السياسي، وتعديل السياسات الخاطئة التي اُنتهجت، وبناءِ جيشٍ وطني قوي،يؤسفنا القولَ، إن الثقة ما بين مكونات الشعب العراقي، قد هُدمت، بسبب السياسات الطائفية السابقة والحالية، وذلك يُهدد البلاد بالتقسيم الى أقاليم ودويلات، ليعبث القاصي والداني بثرواتها وخيراتها، وفعلاً بدأت بعض المحافظات العراقية بالمطالبة الجادة للإنفصال على أساس عرقي طائفي، نُطالب هنا، ذوي العقول النيرة والحِكمة، بالإسراع بنزع فتيل السياسات الخاطئة الطائفية الممزوجة بروح الانتقام، وتعديل القوانين المشبوهة، وسَنّ قوانين بديلة تتيحُ لجميع أبناء الوطن الواحد للعيش في مجتمع مسالم، خالٍ من العداء، وهذا ما سيحافظ على ما تبقى من اللحمة الوطنية، ومنع التدخلات الخارجية وإفشال الإستراتيجيات الدولية التي تهدف الى إخفاء الدولة العراقية نهائياً، وطمس الهوية العراقية، ودفع البلد نحو الإنهيار الكامل، والذي لا يرغبهُ كلّ عراقي بالتأكيد.

زيارة ظريف للعراق ولِقائهُ بالأقوياء

صباح الرسام

اثارت زيارة وزير خارجية إيران، محمد جواد ظريف للعراق،عدّة تساؤلات لأهميتها، بسبب النجاح الذي تحقق في المفاوضات مع 1+5 أو بالأحرى مع الدول الكبرى، حول الملف النووي الإيراني ، والمتابع يرى التغييرات السريعة في المنطقة من دخول تركيا للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش، وهذا التغيير ينعكس على العراق وسوريا ، وحتى الحرب على اليمن، ستتغير الأمور قريباً، لوجود نيّة دولية ومحادثات بين الدول الكبرى والسعودية، لانهاء القتال في اليمن، والتي لم تغب عن المفاوضات التي انتهت بالاتفاق الناجح ، وهذا يعني إن المنطقة في طريقها الى الأمن والسلام ، وبعد الاتفاق تحرك المفاوض الإيراني محمد جواد ظريف في زيارته الى الكويت وقطر والعراق .

المفاوض الإيراني ظريف زار العراق، وكانت زيارته الأولى للمرجع الأعلى -علي السيستاني ،والمرجع الكبير - بشير النجفي، والمرجع - محمد سعيد الحكيم، والمرجع - محمد اسحاق الفياض ، وبعد زيارته للمراجع العظام ، توجه الى بغداد، والتقى بالدكتور حيدر العبادي رئيس مجلس الوزراء ، والتقى بالدكتور سليم الجبوري، رئيس مجلس النواب ، كما التقى أيضاً عمار الحكيم - رئيس المجلس الأعلى ، وبعدها غادر الى إيران، تاركاً ورائه عدّة تساؤلات ، لماذا وماهي الغاية من الزيارة ؟ ولماذا يبدأ زيارته للمرجعية ولماذا زار رئيس مجلس الوزراء ؟ ولماذا زار رئيس مجلس النواب ؟ ولماذا زار السيد الحكيم دون غيره ؟ وبتأملٍ سريع، نجدُ الإجابة لهذه الاسئلة، بكل تأكيد المراقب لسياسة إيران يعلمُ إنها دائماً تعتمدُ على الاقوياء الذين لهم تأثيرٌ كبير، لكي تضمن النجاح ، وإنّ زيارة ظريف للمرجعية الدينية، لمكانتها العظيمة عند الطائفة، لأطلاعها عن تفاصيل الاتفاق النووي ، باعتبار المرجعية لها مكانتها السامية، فهي أكبر من الحكومات ، ومعروفٌ إن إيران دولة إسلامية تقدّر المراجع، وتكنُ لهم الاحترام، خصوصاً المرجعية العليا، والتي تصدت للهجمة الوحشية ،وانقذت العراق من خطر تنظيم داعش الذي احتل أربع محافظات، بسبب فساد وفشل الحكومة السابقة ، والزيارة الثانية لرئيس الوزراء حيدر العبادي، لاطلاعه وبحث الخطوات التي تحتاج الى تشاور، كون الاتفاق سينعكس بالدرجة الأولى على العراق الذي يواجه الإرهاب ، كما إن زيارته لرئيس مجلس النواب، لامتلاكه موقع سياسي، ويمثّل مكوّنا مهماً، لهُ علاقات إقليمية يمكنُ استثمارها لتقوية العلاقات وإحلال السلام ، إمّا زيارته للحكيم، والتي طرحت اكثر من سؤال ، فكانت للمكانة الكبيرة التي يتمتعُ بها الحكيم سياسياً واجتماعياً ، وعلاقاته ودية مع جميع المكونات السياسية العراقية ، وهذا يجعلهُ لاعباً مهماً على الصعيدين العراقي والأقليمي ، وبما إن الجميع يريد السلام.. يعني إن الأمور تتجه نحو السلام في المنطقة، خصوصاً في العراق ، وسيكونُ الخطاب الطائفي والمتشنج مرفوضاً رفضاً قاطعاً ، وسيعلو صوت العقل والاعتدال ليعمّ الأمن والسلام ، والسيد الحكيم معروف بخطابه العقلاني والمعتدل، ويؤمن بالحوار الهادئ وينتهجهُ، وهو ما يؤمن به ظريف، وهذا سبب زيارة وزير خارجية إيران الذي يبحث على الاقوياء ليسرّع عملية السلام في المنطقة .

قناة السويس وقبائل سيناء بين الماضي والحاضر

د.نبيل عواد المزيني
رئيس مركز المزيني للدراسات والابحاث
وسفير الجمعية المصرية لعلوم وأبحاث الأهرام بأمريكا

إنّ المصريين ابهروا العالم بحفر قناة السويس في عهد اجدادنا، وهاهم يبهرون العالم مرّة أخرى بحفر قناة السويس الجديدة , فقد كان لقناة السويس تأثيرٌ كبير على قبائل سيناء وخاصة على قبيلة مزينة، أكبرُ وأقوى قبائل الجنوب , فتذكر وثائق قبيلة مزينة، قول شيخهم عواد أبوعبيد المزيني : « إنّ ديار مزينة كانت ممتدة دون انقطاع من سيناء الى صحراء القليوبية منذ قيام باشا مصر محمد علي بتوطين سبعة فروع من بدو مزينة في حوض الزهار بالقليوبية، بقيادة الشيخ أبوعبيد المزيني، حيثُ كانوا يعملون بنقل التجارة والسياح مابين المحروسة والشامِ والحجاز, وبعد شقّ القناة فُصلت بيننا وبين سيناء، واقتصر دور مزينة على نقل البضائع بين المحروسة والسويس الى أن توقف استخدام الجمال كوسيلة للنقل»، وقد شهد الكاتب الصحفي عادل حمودة بقدرة ابناء قبيلة مزينة على حماية المنشآت وحراسة الطرق والحدود، وأشاد بدورهم في الدفاع عن مصر وحفظ الأمن والاستقرار .

تستمرُ القبائل المصرية في القيام بدورها الوطني , فبعد أن بارك شيخ مزينة وقاضي عربها موسى أبو صفيران لمصر ولشعبها العظيم، افتتاح القناة الجديدة، قال : « نعاهد مصرنا قيادة وشعباً علىالاستمرار في تقديم الدعم والتضحية من أجل استقرار الوطن الغالي كما فعل اجدادنا « ، كما أوضح الشيخ رمضان أبو روييض، إن قبائل سيناء سوف تساهم في تأمين المصانع والمنشآت التي سيتمُ بنائها ضمن مشروع تنمية محور قناة السويس إلى جانب قيامهم بتأمين أبراج الكهرباء، وذلك بالتعاون والتنسيق مع قوات الأمن , وأكّد الشيخ ناصر أبو بريك على اصطفاف القبائل خلف الجيش ضدّ الإرهاب، حيثُ قال : « إنّ الارهاب لا يتركُ أخضراً ولا يابساً، فهو عدو للجميع، لكننا قادرون على حماية منجزاتنا الوطنية، وسوف تسير عجلة التنمية الى الامام رغم أنف الاعداء في الداخل والخارج « ، وبعد أن ساهم بدو سيناء في حفر قناة السويس الجديدة عن طريق تقديم ابنائها الدعم باللوادر والقلابات والبلدوزرات من محاجرهم , بدأوا استعدادهم للمشاركة في حفل الافتتاح، حيثُ سيتمُ نحر الذبائح صباح يوم الحفل، وإقامة الولائم و تقديم الوجبات الغذائية لقائديّ السيارات التي تسلكُ الطرق المارة في ديار مزينة، وهي طريق النفق وطريق شرم الشيخ وطريق طابا وطريق القنطرة، كما سيتمُ تقديم رقصات الدبكة والدحية والمربوعة المستوحاة من التراث البدوي والفولكلور السيناوي، مع زغاريد الصبايا، ابتهاجاً بهذا الحدث التاريخي، وفي إطار استعداد القبائل للمشاركة في فعاليات الحفل الوطني لافتتاح القناة، قال الشيخ محمد الداروميّ من قبيلة مزينة، ويعملُ ربان سفن : « مبروك لمصر وكل العالم وإنّه لفخرٌ لي أن اشارك في حفل افتتاح قناة السويس الجديدة باليخت من شرم الشيخ الى السويس، وإن شاء الله، سوف يكون مهرجاناً مصرياً جميلا يبهرُ العالم « ، كما اشادت المستشارة فضية سالم بهذا المشروع الوطني العملاق ، بعد أن وجهت الشكر والتحية للرئيس السيسي وللقوات المسلّحة، حيثُ قالت : « إنّ قناة السويس الجديدة إنجازٌ كبير بايد مصرية، وبهذه المناسبة نُهنّأ أنفسنا ونهنّأ الشعب المصري « ، ومن جيل الشباب قالت سهام سعيد، الطالبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية : « إن مصر اثبتت للعالم إن شعبها لا يعرفُ المستحيل، ويُظهرُعند التحديات معدنهُ الأصيل « ، واذا كان الراحل محمد عواد المزيني قال في إذاعة «صوت العرب» مخاطباً قبائل سيناء اثناء حرب الاستنزاف:

سينا يا شال وعقال على الراس *** يارجال القبايل في الجبل والوادي
يا صقور وذيابة على ألارض حراس *** صامدين وافيين من عهد الاجدادي

فأنهُ لمن دواعي سرور كاتب هذا المقال أن يهدي بيتين من الشعر لمصر ورئيسها :

السيسي وعد و أوفى بالمطاليب *** و قبايل سيناء بالمال والرجال تمده
مزينة ماتخاوي غير الرئيس الذيب *** قائد الجيش اللي مصر للشدايد تعده

هل أدخل مسيحيو العراق في مخططات التهجير القسري ؟

حمزة الجناحي

بعد أحداث الموصل، وما تعرض له المسيحيون..أبناء العراق الأصليين ومهاجمتهم في بيوتهم هذه المرة، والتي تعتبر سابقة خطيرة بحقّ هذا المكون الذي عاش على هذه الأرض الآف السنين، وطرز عليها مع باقي المكونات العراقية في عمق التاريخ العراقي أجمل وأحلى ألوان الرفعة والسم، بعد هذا الذي حصل والذي كان بمثابة الصاعقة على رؤوس العراقيين وهم يرون هؤلاء المسالمين في دورهم، وقد هوجموا من قبل أشخاص قتلة، لا يعرفون معنى للحياة، ولا يقدّسون الدم البشري.. كلّ ما يريدوه هو الإيغال بالتهجير وبالقتل، وتمزيق الهوية العراقية لهؤلاء الأسياد، وهم يمزقون أجسادهم بآلات الموت ..تعالت بعض الأصوات هنا وهناك، وهي تعتقد إنها تستطيع أن تحافظ على هذا المكون في وطنه، غير عارفة بأنها تقتلهم بتلك الكلمات التي يرادُ منها كما اعتقد كسب المصالح، وهي تؤيد تلك الأجندات الطارئة على العراق من أجل إفراغ هذا الوطن من أجمل قطع فسيفسائه ، والغريب إنّ هذه الأصوات تعالت من أناس حُسبوا قادة للعراق، وفي زمنٍ أغبر من أزمانٍ الدكتاتوريات، فهؤلاء قبلَ أن يجدوا الحل لمقاتلة القتلة،وإجهاض مخططاتهم الدنيئة، بدأوا يعملون على تأجيج تلك المخططات وترسيخها على حساب أبناء الوطن، فبعضهم يقترح أن تصنع محافظة خاصة بالمسيحيين في مكانٍ ما في العراق، وهو يشجع نشوء تلك المحافظة للحفاظ عليهم، أو إن السيد البار زاني يعلنُ إن أبواب الإقليم مشرعة لاستقبال المسيحيين في الشمال، وتوفير كل وسائل الحماية لهم والعيش، وكأن من يدعوهم السيد البارزاني، حفنةٌ من الغجر.. لا ارض لهم ولا تاريخ ولا مأوى !! كأنهم أناسٌ منبوذون واقفين خلف الحدود ،يتوسلون لمن يرحمهم، ليدخلهم حدود بلدٍ آخر أو بعض الأصوات النشاز من سياسيّ (الجعفرية – المذهب الجعفري الإسلامي)وهم يعطون بعض الامتيازات لأبناء هذا المكون ولهم من القدوم لمدن (جعفرية)، أو إن إحدى الجامعات العراقيَة، تفتحُ أبوابها لاستقبال المسيحيين طلبة وأساتذة، وتوفرُ لهم كل وسائل النقل المجاني والسكن في بيوت تلك الجامعة والأصوات كثيرة، وأخرها علناً، ودون رد من الحكومة العراقية، نداء بعض الدول الأوروبية بإعلانها منح اللجوء وبالجملة الألفية لهؤلاء العراقيين، دون أن تعلن الحكومة العراقية رفضها، وإيقاف ومحاسبة الداعين لتلك الدعوات المغرضة، ولعلّ البعض يعتقد إن الحل مكنون في مثل هذه الدعوات الغريبة من قبل الداخل والخارج، ناسين إن المسيحيين أبناء العراق.. وجدوا على هذه الأرض قبل الكثير من المكونات العراقية التي تدّعي الأصالة في هذا البلد، والذي لا يفهمهُ البعض، إن هذه الحملة على المسيحيين، لم توجد اليوم بالصدفة، أو إنها مجرد حالة طارئة تزول في الغد وتُنسى إلى الأبد !! أبداً إنّ هذا التحرك الذي حدث منذ سنوات طويلة على أيدي الحكومات العراقية المتعاقبة، كانت تقف ورائها دراسات ومفكّرين وأيديولوجيات وأجندات ودولٌ غنية، لها الاستعداد الكامل بدفع الملايين من الدولارات لتفعيل هذا التحرك الهمجي، لكن الفرص سابقاً لم تكن سانحة وقوية مثل اليوم الذي يعيش العراق فيه عدم الاستقرار، وانعدام الأمن، وإذكاء روح التفرقة، وقتل وتحطيم أبناء النهرين، وجعلهم أعداءاً فيما بينهم، يتقاتلون ويريقون دماء بعضهم البعض بأيدٍ عراقية وأخرى تدّعي الإخوة العربية، بأموالٍ قادمة من الخارج، لتنفيذ تلك الاستراتيجيات السوداء.إن هذه الاصوات النشاز تعلنُ إن المسيحيين ليس لهم وطن، أو إنهم يعيشون في غير مكانهم الصحيح والحقيقي، وبالتالي مثل تلك التُرهات تعني قتل روح المواطنة عند هؤلاء المواطنين الأصلاء، وتشعرهم وتحسسهم إنهم ليس لهم من يحميهم، وإن خاصرتهم أصبحت مكشوفة لطعون الخنجر الأخوي الذي دُهِن بالعسل، ومُزِج بسم الأفاعي، وهذا ما يجعل هؤلاء الأخوة فعلاً يفكّرون ملياً بالهرب والخروج من العراق، لاعتقادهم إنهم صاروا عبئاً ثقيلاً في بلدهم،وأن تسمع مثل هذه النداءات من أناس غير عقلاء أو أناس لم يعرفوا المعنى الحقيقيّ للأمة المسيحية، ربّما تُعطي الأعذار وتداهن أو تدافع أو على الأقل تغضّ الطرف، لكن أن تسمعها من رجالات في الدولة العراقية، يدّعون إنهم أصل الوطنية.. تصاب بالدهشة والاستغراب لتلك الأصوات التي اعتقد إنّ لها وقعاً ثقيلاً على أبناء العراق من غير المسيحيين ،فكيف إذا سمعت من قبل المسيحيين أنفسهم مثل تلك النداءات !؟ اجزمُ إنها تشجع على القتل وتبارك القتلة بتنفيذ مخططاتهم الدنيئة، وتعطيهم الضوء الأخضر بالاستمرار بهذا المخطط ،وثانياً تعلن للمسيحيين، إن العراق صار بالنسبة لكم تاريخاً، كما هو حال الأمس القريب عندما شجع رؤوساء العراق اليهود بالمغادرة، وتسهيل أمر رحيلهم، ورميهم خلف الحدود ومصادرة ممتلكاتهم من مدنهم، وإفراغ العراق منهم، وبالتالي صار الأمر وبالاً على العراق ،وتأججت روح الكراهية من أبناء العراق على أهل العراق للأسف الشديد، الدرس القديم يحاول البعض إعادته اليوم، ناسياً أو متناسياً ما حصل لهؤلاء العراقيين الذي غادروا العراق وظلوا يبكون على تاريخهم، واليوم يحاول البعض أن يعيد نفس تلك المأساة على أبناء العراق لكن بوجهٍ ضاحك باسم، ليعطي ويؤشّر لك إنّه الحرص على أبناء العراق !! اعتقد إنّ الأجدر بهؤلاء الدعاة، الوقوف بوجه تلك المخططات الدنيئة، وإيجاد الحلول لإيقافها عند حدها ،وإشعار المسيحيين إن العراق في كل مكان هو عراقكم، وليس وضعهم في كانتونات أو مدن محروسة بالجندرمة والبوليس والمدافع والطائرات من أجل حمايتهم، وعلى الحكومة العراقية إن تضع نصب عينيها وضع الدراسات لمحاربة هؤلاء الدعاة، وإيقافهم عند حدّهم أولاً، وقبل مقاتلة القتلة الحاملين للسلاح، لأن هؤلاء الدعاة ادعاءاتهم أشدُ وطأة وثقلاً على المسيحيين ،ومن ثمّ توفير كل وسائل الأمن والاستقرار لأبناء المسيحيين والأهتمام بهم مرتين أو ضعفين مقارنة بباقي أبناء العراق، لأنهم تعرضوا لهجمة منظمة مقصودة وموجهة نحوهم مع سبق الإصرار، هجمة ليست عبثية بل أنها وأؤكد منظمة ومن أعلى المستويات العالمية المافوية والفاشستية، وثانياً، لأنهم أبناء وطن يتعرضون مثلهم مثل أبناء جلدتهم، لما يتعرضُ له اقرانهم من هجمة قاتلة مؤلمة.إنّ تلك الاصوات لو اراد لها أن تتحقق وتُحقق مآربها، فإنها لا تتوقف عند هذا الحد.. عند المسيحيين وحسب، بل ستبتعد كثيراً، وتطال مكونات أخرى أصيلة من أبناء العراق، مثل المندائيين والإيزيديين والتركمان والكرد الفيليين، ولا تتوقف، بل ربّما تصل الى مكونات كبيرة وقوميات ضخمة، عاشت على هذا الوطن منذ الأزل، وأثّرت وتأثرت بظروفه، وقدّمت له كل ما هو غالٍ ونفيس، ليعتقد الجميع ومن هم يدعون بتلكَ الدعوات الخبيثة، إن المسيحيين أبناء وطن أسمهُ العراق وإن التركيبة العراقية بكل أطيافها، هي من تكوّن تلك الصورة الجميلة للعراق، وانفراط عقد تلك المسبحة الجميلة وفقدان إحدى خرزاتها، يعني إن العراق يمرُ بوقتٍ عصيب، وإن صورته ستصبحُ مشوهة لا يستطيع الناظر أن يمتّع نظرهُ بتلك التركيبة التي اوجدتها قوى عظمى خارقة منذ الآف السنين، ولا يمكن أن يأتي نفرٌ لا يعرفون قيمتها لتفتيتها وإضاعة معالمها .

افيال مُجنّحة تُعطّل مولدات الكهرباء

جمعة عبد الله

هكذا أوصلتنا الاحزاب الإسلامية الفاسدة حتى النخاع الى طريقٍ مسدود، ولانعدام الأفق في الانفراج , بل نسيرُ بخطى ثابتة الى الاسوأ , أو الى أسفل حضيض القاع , لأنها تركت شؤون الوطن والمواطن , وجاهدت وكافحت بكل عنفوان.. باظافيرها وأسنانها وأنيابها في ناحية واحدة ضيقة الأفق , ألا وهي النهب والسلب والاختلاس.. لقد ابتليت البلاد والعباد بالفساد المالي , ولقد اصابوا العراق بالخراب والدمار وفي كل زاوية منه، فلا كهرباء ولا ماء , ولا خدمات , ولا إصلاح وبناء , لاشيء سوى معاول الهدم والخراب تتجول في كل مكان، وبالنتيجة النهائية، لا دولة مهيبة , ولا قانون يُنظّم العلاقة بين الدولة والمواطن , إذ إنّ كل شيءٍ اصابهُ سرطان الفساد والخراب , حتى صار العراق بين جموع دول المعمورة , الدولة الفاشلة , والدولة الفاسدة , والدولة الفقيرة , ودولة عصابات المافيا , لايهمها سوى السرقة واللصوصية , ودولة الفاسدين حتى النخاع بالمال الحرام.

اصاب المواطن الضرر الكبير , وصار المواطن يعاشر يومياً الذل والمهانة والإهانة، وحتى اصبح هذا الثالوث اللعين شريعة العراق الجديد , مواطنٌ مسلوب الكرامة والإرادة والرجولة والشهامة , حتى دُفِنت تحت التراب , العراقية الأصيلة التي تغنى بها الاجداد والاحفاد , طالما وضع مصيره وحياته بيد الفاسدين والحرامية الذين ماتت ضمائرهم وشرفهم وأخلاقهم ودينهم , وزرعوا جرثومة الطائفية في العقول، ليستمروا في مباهي البركات والنعم لجنتهم الأمينة والمستقرة التي ترفل في البذخ والاسراف , بينما الشعب يلعقُ علقم مرارة الحياة وصِعابها ، حتى دجّنوا المواطن بأن يكون ببغاء لهم، يرددُ غثّهم ومهازلهم وتفاهاتهم السخيفة، هكذا يُسجل الشعب العراقي بادرة تاريخية لتاريخ الشعوب القديم والحديث , انسلخ بإرادته وبطواعية تامة عن رجولته وكرامته، ويرتضي أن يكون أشبه بقطيع أغنام في حضرة الذئاب الجائعة، ولأول مرة يهجرُ شعبٌ كرامته، ويرتضي أن يتحكم به القادة..زعماء عصابات الحرامية واللصوص بامتياز , وأن يديروا دفة شؤونه ومصيره , وأنٍ ينقاد المواطن طوعاً الى مسالخ الموت والذبح من أجل أن يبقى الحرامي والمجرم والفاسد الخسيس، راقصاً ومغنيا على الجماجم وانهار الدماء، هكذا شعب يتجرع كأس الهوان والذل وجحيم الحياة , ولا يتجاسر بطرح سؤالٍ بسيط بوجه الحرامية والفاسدين: أين ذهبتَ الـ ٣٧ مليار دولار التي خُصصت لحلّ مشكلة الكهرباء ؟ في أيّة جيوبٍ حطّت وذهبت !؟ ولم يتجاسر في خدش شعور القادة الفاسدين، أين وعودهم حين وعدوا بالحلف واليمين والقسم بأن عام ٢٠١٣ , سيكونُ عام الاكتفاء الذاتي لتجهيز الطاقة الكهربائية، وسيكونُ هنالك فائضٌ في انتاج الطاقة الكهربائية التي ستُصدّر الى الخارج !! ومشكلة الكهرباء تسير من سيء الى الاسوأ , مثل بول البعير , ولم نشهد من هؤلاء القادة سوى الحروب والخراب وانهار الدماء، ضحيتها من أولاد الخايبة فقط، يطالهم الإرهاب الدموي صباحاً ومساءاً , وصار المواطن امام معادلة الموت , داعش من ورائكم , والإرهاب الدموي من امامكم , والأختيار الديموقراطي متروك للمواطن بكل حرية ووداعة وحنّية , هكذا اوصلتنا الاحزاب الإسلامية الفاسدة الى قاع الحضيض , وفتحوا على الشعب صندوق (باندورا) ليعم الخراب والهلاك الشامل , طالما هم يتنعمون بجنة المنطقة الخضراء , والمنطقة الجحيم السوداء لعموم العراقيين !! هكذا هؤلاء الحثالات الرثة الفاسدة، أعلنت الحرب الشعواء على العراق والعراقيين , لذلك تتزاحم قوافل الشهداء من أولاد الخايبة في الطرقات والشوارع , فهم لم يكتفوا بهذه الحرب الشعواء المدمرة , بل يطالبون المواطن المغلوب على أمره , بأن يدفع فاتورة الأزمة الاقتصادية والعجز المالي لخزينة الدولة، لسدّ حاجيات الخزينة المنهوبة , بتطبيق سياسة التقشف الصارمة على المواطن , ومن أجل الخروج من هذا المأزق الخطير..مسدود الأفق بشكلٍ تام , ولم يبق إلا طريق واحد لانقاذ الشعب من الإبادة والخراب المحتم، وذلك برفع اصوات الاحتجاج المدوّية عالياً , ومطالبة المجتمع الدولي ومنظماته , بوضع العراق تحت الوصاية الدولية برعاية هيئة الأمم المتحدة , لانقاذ الشعب من الموت البطيء أو السريري، وانقاذ شعب يغوص في مستنقع التماسيح الجائعة، كما إن التحديات الصعبة والمصيرية التي يمرُ بها العراق , بحاجة ماسة وضرورية الى الحماية الدولية , بعدما فشلت احزاب الفساد المالي بأن تقوم بأي شيء فيه فائدة للناس.